

الإجابة النموذجية



المقياس : عقود الأعمال

المستوى الدراسي: السنة الأولى ماستر

التخصص : قانون الأعمال

المنهجية: (خمس نقاط).

مقدمة : ترتبط بالموضوع يوضح فيها التحولات الإقتصادية وانسحاب الدولة من مجال التنظيم الإنفرادي الاقتصادي، والتوجه نحو ايجاد وسائل بديلة ، خصوصة الإقتصاد ، الانتقال من الإقتصاد المخطط لاقتصاد السوق ، فتح مجال التجارة الخارجية أمام المتعاملين الإقتصاديين . توضيح أهمية عقد التسيير ومفهومه . (ثلاث نقاط) .

يجب أن تتضمن الاجابة العناصر التالية ويكون ترتيبها وفقا لخطة الطالب وأسلوب طرحه للموضوع.

إلا أن التدخل يظهر من خلال مسألتين الأولى تظهر أكثر تشددا من الثانية حيث قيد المؤسسات التي تستخدم آليه عقود التسيير والثانية عند الزمها باتباع معايير تكاد أن تكون هي ذاتها المعايير المتبعة في قانون الصفقات العمومية . (نقطتين)

- تحديد أطراف عقد التسيير :

حيث يجب التركيز على مسألة ، تقييد الدولة للطرف الذي يقوم بالتعاقد ، حيث يبرم العقد بين مالك المؤسسة التي تسعى للتطوير، وضرورة الإشارة إلى المؤسسة الاقتصادية العمومية، واستقراء الاهداف التي يسعى إليها المشرع من خلال هذا التقييد ، ويمكن المقارنة مع عقد الترسر في هذا الخصوص (ثلاث نقاط) . والمسير الذي يمتلك التقنيات اللازمة (نقطة واحدة) .

- ضوابط الإبرام :

- لا يتم الإبرام عن طريق الصفقات العمومية ، إلا أن المشرع ألزم الأطراف بانباع معايير قانونية تتعلق بالشفافية والمساواة في التعامل، الدعوى للمنافسة كأصل عام (نقطتان)، عن طريق التراضي كاستثناء (نقطتان)

- دور التفاوض واهميته في مرحلة الإبرام (نقطة واحدة)

- الشروط التعاقدية ، القوة القاهرة ، إعادة التفاوض، الثبات التشريعي، شرط التحكيم (نقطة واحدة).